E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/35
18 March 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

تقرير من الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٣١

١- هـــذا الـــتقرير مقـــدم عمـــلا بالفقـــرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٣١ المتخذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والمعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار"، وقد طلبت الجمعية العامة إلي في هذا القرار أن أواصل مباحثاتي مع حكومة ميانمار بغية المساعدة في تنفيذ القرار وأن أقدم تقارير إضافية إلى الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والخمسين عن التقدم المحرز في هذه المباحثات، وأن أقدم كذلك تقارير إلى الجمعية خلال دورتها السابعة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين.

٢- وعلى نحو ما أوضحت في تقارير سابقة، أرى أن الدور الذي أسندته إلي الجمعية العامة يتمثل في القيام بمســـاع حميدة، وأنه يختلف عن مهمة تقصي الحقائق التي أناطتها لجنة حقوق الإنسان بالمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وتنفيذا لهذه الولاية ، قام مبعوثي الخاص بشأن ميانمار، السيد رازالي إسماعيل، بأربع زيارات إلى ميانمار في عام ٢٠٠١ وذلك في الفترات: ٥ إلى ٩ كانون الثاني/يناير، ومن ١ إلى ٤ حزيران/يونيه، ومـــن ٢٧ إلى ٣٠ آب/أغســـطس، ومن ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر. وقبل ذلك قام مبعوثي الخاص بزيارتين إلى ميانمار في عام ٢٠٠٠.

٣- أما المحاورون الرئيسيون الذين تباحث معهم مبعوثي الخاص في جانب الحكومة فهم: الفريق خين نيونت، الأمـــين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، ويو وين أونغ، وزير الخارجية، ويو خين ماونغ وين ، نائب وزير

الخارجـــية. وأجرى مبعوثي الخاص أيضا محادثات مع آخرين منهم: العميد ديفيد آبيل، الوزير في ديوان رئيس المجلس، ويو تن وين، وزير الثقافة والعمل، واللواء تن هلينغ، وزير الداخلية. وفي أثناء كل زيارة من زيارته التقى على حدة الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية دو أونغ سان سو كيي. وزار مبعوثي الخاص أيضا مقر الرابطة للقاء أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية، ومنهم رئيسها يو أونغ شوي ونائبه يو تين أو اللذان رفعت عنهما الإقامـــة الجـــبرية قبيل بعثة الخامسة في آب/أغسطس.وإضافة إلى ذلك، تبادل آراء مع ممثلين عن الفئات الإثنية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية في ميانمار، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

أولا - الجهود المبذولة في إطار المساعي الحميدة

٤- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبعد انقطاع دام ست سنوات، استأنفت الحكومة وداو أونغ سان سو كيي المحادثات بشأن المصالحة الوطنية. وقام مبعوثي الخاص الذي عينته في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بزيارة ميانمار بضع مرات بهدف تيسير الحوار بين الجانبين بحسب الاقتضاء ، وتطوير واستمرار زخم التغيير الذي تولد في هذه العملية "الناشـــئة محليا". غير أن التفاصيل المحددة للعملية غير معروفة لأن الجانبين يواصلان التمسك باتفاق يبقي جوهر محادثاتهما سريا.

٥- وفي أثناء محادثات أجراها مبعوثي الخاص على حدة مع كل من الأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية وداو أونـــغ سان سو كيي راعى رغبتهما في السرية. ومع ذلك شدد على القول بعدم وجود بديل للمحادثات الجارية إذا أرادت ميانمار التوصل إلى مصالحة وطنية والعودة إلى التيار الرئيسي للمجتمع الدولي. وإضافة إلى ذلك، شجع مبعوثي الخاص الجانبين على اغتنام الفرصة والعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي في ميانمار. وإلى ذلك، وفي محاولة لبناء الثقة بين الجانبين، ركز اهتمامه مؤخرا على ثلاثة مواضيع هي: (أ) الإفراج عـــن الســـجناء السياسيين؛ (ب) ورفع القيود المفروضة على حركة داو أونغ سان سو كيي ؛ (ج) واستئناف الأنشـــطة العاديـــة للأحزاب السياسية الشرعية. واقترح أيضا أن يجد الجانبان سبلا للعمل معا في مجال المساعدة الإنسانية.

٦- وفي آخر جولة من المحادثات التي أجراها مع الحكومة، قال مبعوثي الخاص إن سجن الناس الذين يعتبرون مجـــرد ناشـــطين سياسيين لا يمكن له إلا أن يؤثر تأثيرا سلبيا على هدف الحكومة في إعادة البلد إلى الديمقراطية. وأضاف قائلا إن الحكومة قد ترغب في النظر في الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، ملاحظا أن مفهوم العفو هو من التقاليد القديمة في ميانمار وفي شرقي آسيا بأسره. وأشار أيضا إلى اقتراب الوقت سريعا لبذل الجهود من أجـــل الـــتحرك بعملية المصالحة الوطنية إلى ما بعد مرحلة بناء الثقة الحالية، والبدء بحوار حول مسائل سياسية

جوهـــرية. ولاحـــظ مـــبعوثي الخاص أن من شأن إحراز تقدم كبير في الحوار أن يؤدي على الأرجح إلى زيادة المساعدة الإنسانية التي تقدم من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي. بل إن ذلك، على حد قوله، قد يؤدي في نهاية المطاف إلى استئناف المساعدة الإنمائية والاقتصادية التي توجد حاجة كبيرة إليها.

٧- وفي تطور مستقل آخر ذي صلة، حث مبعوثي الخاص الحكومة في عدة مناسبات على التعاون مع منظمة العمل الدولية لإيجاد سبل لإنهاء ممارسة السخرة إنهاء فعليا في ميانمار.

٨- ولقـــد لقيت الجهود التي بذلها مبعوثي الخاص قدرا من النجاح. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أطلق سراح ما يزيد عن ٢٢٠ سجينا سياسيا. وإنني أدرك أيضا أنه سمح بإعادة فتح ٣٢ مكتبا تابعا للرابطة الوطنية من أجـــل الديمقراطية في بلدات في مقاطعتي يانغون وماندلي، وأنه يجري حاليا التخفيف من شدة القواعد التي تقيد النشاط السياسي. ويوجد أيضا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الجانبين أخذا يميلان حاليا إلى القبول بضرورة العمل معا لضمان تقديم المساعدة الإنسانية التي توجد حاجة كبيرة إليها. ومن مجالات التعاون الممكنة فورا معالجة البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والتحصين.

٩- وإدراكا من مبعوثي الخاص للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة دعما لمشاركة القوميات الإثنية في نهاية المطاف في عملية المصالحة الوطنية، حاول شرح التطورات الأخيرة في هذه العملية لممثلي هذه القوميات. فأوضح لهـــم أنـــه يرى بعد تمعن في الأمر أن الوقت لم يحن بعد لحوار ثلاثي، وأن مشاركتهم في نهاية المطاف في الحوار ستكون ضرورية إذا ما أريد التوصل إلى مصالحة وطنية دائمة تقبل بها جميع الأطراف. ولذلك وافق على مواصلة إطلاعهم على جميع التطورات ذات الصلة في هذه العملية. وأعرب معظم زعماء القوميات الإثنية من جانبهم عن دعمهم للمحادثات الجارية وعن الأمل في أن يدعوا إلى المشاركة في هذه العملية في وقت مناسب.

١٠- وإدراكـــا من مبعوثي الخاص لأهمية التعاون في نجاح العملية، بذل كل جهد للاتصال بوكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة. واعترافا منه بالصلة التكاملية بين البيئة السياسية وحالة حقوق الإنسان في ميانمار، أقام اتصـــالا وثيقا بالمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وهو البروفسور باولو سيرجيو بينهيرو. وقد زار البروفسور بينهيرو ميانمار ثلاث مرات في فترة ١٢ شهرا الماضية (نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠١ وشـــباط/فبراير ٢٠٠٢). ورحب المجتمع الدولي بزياراته، ولا بد لتقريره القادم إلى لجنة حقوق الإنسان من أن يكون مساهمة هامة في معرفتنا بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وكان مبعوثي الخاص أيضا على اتصال بالسيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، بشأن جهود منظمته الرامية إلى إيجاد وسيلة فعالة لإنهاء ممارسة السخرة في ميانمار. وهذا التعاون هو موضع ترحاب حار.

ثانيا - ملاحظات

١١- تمر عملية المصالحة الوطنية في ميانمار في مرحلة حساسة. فمن ناحية، شهدت الفترة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ عددا من التطورات الإيجابية التي ساعدت في بناء الثقة بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية/داو أونغ سان سو كيي. ومن الناحية الأخرى، لم تحرز هذه الجهود التي بذلت لبناء الثقة تقدما بالسرعة التي كان يأمل فيها أو يتوقعها الكثيرون. ولذلك، من الضروري بذل الكثير من الجهود الإضافية في فترة ١٢ شهرا القادمة لجعل هذه العملية عملية لا رجعة عنها. وبكلمات محددة، وكما أشار مبعوثي الخاص، توجد حاجة واضحة للانتقال بعملية المصالحة الوطنية من مرحلة بناء الثقة الحالية إلى البدء بالحوار حول قضايا سياسية جوهرية.

١٢- وإنني أحث حكومة اتحاد ميانمار على إيجاد سبيل مناسب على وجه السرعة للإفراج عن جميع السجناء السياسيين الباقين، لا سيما أعضاء البرلمان الذين انتخبوا في عام ١٩٩٠. وفي هذا الصدد، آمل في أن تؤدي قريبا المحادثات الجارية بين الجانبين إلى استعادة حقوق داو أونغ سان سو كيي بحيث يمكنها الاضطلاع بأنشطتها العادية باعتبارها زعيمة حزب سياسي مشروع. كما ينبغي أيضا القيام في أسرع وقت ممكن باستعادة الحق في حرية النشاط لجميع الأحزاب السياسية المشروعة، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، فإن التحرك في هذه المجالات الثلاثة لا بد له من أن يمهد السبيل للمحادثات بل يمكن أن يكون بموازاة المحادثات بين الحكومة وداو أونغ سان سو كيي حول الانتقال إلى الديمقراطية.

١٣- وفي الدعوة إلى العمل في هذا الاتجاه، تدرك الأمم المتحدة ضرورة ضمان أن يكون الانتقال إلى الديمقراطية انتقالا منظما، بحيث لا يتعرض استقرار ميانمار للخطر. وتشير التجربة إلى أن نظم إدارة الحكم الأكثر استمرارا واستقرارا هي تلك التي تتمتع بمرونة كافية للتكيف مع مختلف الآراء في فترات التغيير الكبير. والانتقال المنظم ليس بالضرورة انتقالا يدار إدارة مباشرة من المركز أو من قبل فئة سياسية واحدة. بل الأمر خلاف ذلك، فهذا النوع من الانتقال يتم عندما يتفق جميع المشاركين في العملية على جدول أعمال مشترك وأهداف وقواعد مشتركة. ولذلك فإنني أحث جميع الأطراف المشاركة في عملية المصالحة الوطنية إلى تبني هذه المفاهيم في السنة القادمة في ما تبذله من جهود للتوصل إلى هذه المصالحة في ميانمار.

١٤- ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة شعب ميانمار على إحراز التقدم والتطور الاجتماعي في إطار ديمقراطي لأن هذا هو حقهم غير القابل للتصرف. وإنني أعرب عن امتناني، في مجال المساعدة على تيسير بلوغ هذا الهدف، للدعم الثابت الذي قدمه عدد من الدول الأعضاء المعنية في داخل المنطقة وفي خارجها لمبعوثي الخاص في مهمة المساعي الحميدة التي قام بها. وإنني على ثقة بأنها ستظل على نفس الدرجة من الصمود والاستعداد في دعمهم. أما أنا فسوف أواصل بذل قصارى جهودي للمساعدة في عملية المصالحة الوطنية في ميانمار في السنة القادمة.

- - - - -